العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

لكل مشكلة حل

عبد الزهرة المنشداوي

قد لا نضيف شيئا اذا ما تكلمنا عن ازمة السكن التي تعصف بمجتمعنا والمشكلات الناجمة عنها ، والتي تمثلت بالتجاوزات الخطيرة على املاك الدولة وحتى على املاك المواطن نفسه.

هناك ازمة ومشكلة فعلية ولكن مما يؤسف له لا تقابلها حلول مطروحة تجد لها تجسيدا على ارض الواقع. احيانا نجد العكس، اي ان الجهات المعنية تساهم في جعل الازمة اكثر استفحالا واشد وطأة.مواطن من المواطنين التقيت به فأجمل لي ما يعانيه بالقول: ان الدولة عاجزة عن توفير السكن للمواطن وبالمقابل ان قيضت له مساحة من الارض يشيد عليها دارا لعائلته هدته!وضرب لي مثلا على ذلك ،بأن كثيراً من المواطنين ممن لايملكون دارا او قطعة ارض اضطروا اضطرارا الى شراء مساحة صغيرة في الاراضي الزراعية المتروكة وباثمان ليست بالهينة وعانوا الكثير ولا يزالون من انعدام الخدمات في هذه الاراضي المنتشرة على مساحة واسعة من اطراف العاصمة بغداد ، وهذا الأمر لم يقتصر على الوقت الحاضر بل حدث قبل التغيير في العراق منذ سنين طويلة وكان من المفترض (والحديث للمواطن) ان تقوم الجهات المعنية بدءا من امانة بغداد الى وزارة الاسكان والاعمار وغيرها من الجهات بالمساهمة في العمل على تيسير الأمور لهذه العوائل التي شيدت لها دورا على اراض متروكة وساحات كانت قبل ذلك مستنقعات تطفح بالمياه الآسنة او أراض ملحية لا فائدة منها، لا أن تجعلهم في دوامة من التهديد وعدم الاستقرار وانعدام الخدمات، لاسيما أنها مسجلة بأسمائهم قانونا .كان من المفترض ان تتدخل لصالحهم وتعمل على جعل سكنهم اكثر احتمالا من خلال مدهم بمياه شرب او تيار كهربائي.

في حديث المواطن هذا شيء من الواقعية والموضوعية لاسيما ان هناك أحياء شيدت في هذه الامكنة على مساحات تم شراؤها من ملاك الاراضي الزراعية المتروكة . ومن يتمكن زيارتها والاطلاع على أحوالها يجد إن بناءها ليس بالعشوائي او المتدني، ويمكن للمسات بسيطة ان تجعل من هذه الاحياء المشيدة اكثر عصرية من العديد من احياء ومدن بغداد القديمة ومنها مدينة الصدر التي تعتبر نموذجا مترديا للسكن.

امانة بغداد سبق لها ان أعلنت عن عدم السماح لاصحاب الأراضي الزراعية المتروكة ببيعها بمساحات صغيرة ،وكان يمكن البدء من هذه النقطة من خلال الاقرار بالامر الواقع بالنسبة للاراضي التي بيعت على المواطنين قبل ذلك والعمل على تحويل جنسها ومن ثم مدها باحتياجاتها من ماء وكهرباء وما إلى ذلك ،والا كيف يمكن تفسير الامر القائل (لا تبني لك سقفا ولا اوفر لك دارا).!

تقرير

عند المضمد والحارس ..ابحث عن الدواء !

اثناء مروري المعتاد بأحد الاسواق حيث يباع فيه كل شيء، استوقفني ما دار من حديث بين مواطنة شابة واخرى تجاوزت الخمسين كانت تفترش الارض في احد فضاءات السوق ببسطتها الدوائية التي تحتوي على حبوب وشرابات وعلب مختلفة!

بغداد/ كريم الحمداني

كانت المواطنة التي وصفتها تبحث عن حبوب خاصيتها تحد من نسبة الدهون في الدم والشرايين تلائم المرضى المصابين بضغط الدم. ولأني اتعاطى هذا النوع من العلاج منذ عدة سنوات وأعرفه جيدا وما مقدار ما يترتب على متعاطيه من خطورة ان هو استخدمه دون ارشادات طبيب مختص، أصغيت للحديث بين المشترية والبائعة التي تناولت اول علبة من (البسطة) مع تأكيدها انه علاج اجنبي! ولاني اعرف العلاج واعرف مناشئه ويطلق عليه (الزاكور) ومتوفر في الصيدليات من مناشئ هندية، وسورية، واردنية، ونادرا مايوجد منه الامريكي المنشأ، العلبة التي اقتنتها المواطنة من صيدلية الرصيف جعلتني استوقفها لتفحص ما حصلت عليه من دواء كوني جربت جميع الماركات الدوائية لهذا النوع من الامراض ولم يصادف ان رأيته في مستشفى او صيدلية. كانت العلبة بلون احمر، و لا تحمل اسما أو ماركة شركة دوائية عندها طلبت منها ان نعرض هذا الدواء الذي حصلت عليه على احد الصيادلة فكان لي ذلك وكانت المفاجأة كما توقعت ان العلبة تحتوي على حبوب (مسكنات) للقرحة منتهية الصلاحية ولاعلاقة لها من قريب او بعيد باعراض المرض الذي تشكو منه.

هذا الموقف جعلني اتخوف على الناس البسطاء من ظاهرة تعاطي الدواء في غير القطاعات المتخصصة بغياب المتابعة والرقابة الدوائية، سواء من قبل نقابة الصيادلة او وزارة الصحة التي صدر منها تصريح تناقلته وسائل الاعلام قبل فترة منسوب الى المفتش العام او دائرته مفاده ان وزارة الصحة غير مسؤولة ولا معنية بتوفير الأدوية والعلاجات كافة التي يحتاجها المواطن!اضافة الى ان المواطن نفسه لم يتحصن بعد بثقافة صحية يمكن ان تبعده عن مكامن الخطورة المتمثلة بباعة البسطات المتعاملين ببيع الادوية .

وهنا نتساءل اذا كانت وزارة الصحة غير معنية بتوفير دواء الانسان، مسؤولية من اذن ؟ هل هي مسؤولية التجار؟! فان كانت كذلك فمن باب اولى ان تخضع بضاعتهم الى الفحص والتدقيق خاصة اذا كانت دواء او غذاء وليست أدوات احتياطية او ملابس وبعض تجارنا لهم صولات وجولات في استيراد البضاعة الرديئة كونها قليلة الكلفة وتدر ارباحا، والملاحظ انه ليس هناك اي فحص وتفتيش لهذه الادوية التي تباع على قارعة الطريق نهارا جهارا في سوق الباب الشرقي المحاط بدوريات الشرطة اكبر دليل حيث تباع مختلف الادوية والمنشطات الخطيرة على صحة الانسان (على المكشوف) كما يقال ومنذ خمس سنوات دون متابعة تذكر من الرقابة الدوائية التي نسمع عنها فقط في تصريحات المسؤولين الذين لم يكلف احدهم نفسه يوما بالمرور في هذا السوق الدوائي العجيب والكثير من هذه الادوية مسرب من المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية او مهرب من دول الجوار .

العديد من المراجعين الى المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية يجرون له الفحص وعليه شراء الدواء من صيدليات السوق وبأحسن الاحوال موجود جزء من العلاج .

يقول احد المواطنين: أدخلت زوجتي أحد مستشفيات الولادة الحكومية ابلغني احد الاطباء ان اجلب ابرة معينة ضرورية في حالات الولادة وانها غير متوفرة في المستشفى وقصدت الصيدليات الاهلية ولم اجدها حتى في بعض المذاخر وعدت يائسا الى المستشفى،احد الحراس في المستشفى عرف حاجتي وقام بأجراء اتصالات بالموبايل مع احدهم وقال لي ان حاجتك موجودة عند المضمد كذا ولكن بسعر (٧٥) الف دينار ولاني كنت مضطراً وافقت علما ان سعرها في الصيدليات(٢٠٠٠) دينار فقط كما ابلغني احد الصيادلة .

باعة الدواء على الارصفة يروجون لبضاعتهم كما يروج باعة الخضروات والفواكه في الاسواق فيجد احدهم ينادي بأن لديه افضل علاج للقلب واخر للضغط والسكر وهكذا بقية الامراض مستغلين عدم المتابعة وجهل بعض المواطنين الذين يصرون على شراء دوائهم من هؤلاء بسبب رخص الاسعار ولكن يجهلون العواقب الوخيمة حتى بلغ الامر بأحد هؤلاء الباعة ان علق على جنبره الدوائي قطعة تشير إلى إمكانية توفير علاج انفلونزا الخنازير للمحتاجين !!

نعرف بأن وزارات صحة ومنظمات انسانية ما زالت لا تستطيع توفير امصال هذا المرض الوبائي .

شكاوى

ساحة الحمزة.. لابد من آلية تسهيل مرور

يشكو المواطنون من سالكي الطريق المار بساحة الحمزة المؤدية الى مناطق البلديات والحبيبية والمشتل ومدينة الصدر من شدة الزحام في السير الذي يستهلك الكثير من الجهد والوقت نتيجة نقطة التفتيش الموجودة بالقرب منها والتي لاتسمح الا بمرور سيارة واحدة بعد اخضاعها لتفتيش جهاز التحسس المستخدم ويطالب المواطنون من سكنة المناطق المذكورة بإيجاد الحل الذي يتيح لهم المرور من والى مركز المدينة باقل معاناة ممكنة.

المواطن مؤيد جبار
منطقة الحبيبية

لماذا يتم اهمال هذا الشارع

الشارع المحاذي للسدة الشرقية والممتد من منطقة كسرة وعطش وحتى منطقة الاورفلي لا يزال لا ينال العناية الكافية من الجهات ذات العلاقة لاسيما وانه يعد من الممرات التي تربط مناطق عديدة لكنه مع ذلك تكتنفه الحفر والمطبات اضافة الى التجاوزات العديدة من اصحاب محال الحدادة والمواد الانشائية التي يتوجب الزامها بالنظام وفسح المجال لمرور السيارات ونتمنى ان يلقى الاهتمام اللازم بأقرب فرصة ممكنة.

المواطن ياسين حمود
سائق سيارة اجرة

نفايات .. نفايات يابلدية بعقوبة !!

يشكو أهالي منطقة المفرق محلة (٢٠١) من تراكم النفايات والأوساخ وانسداد المجاري مكونة بركاً آسنة وسط الزقاق تسبب بإعاقة مرور السابلة وحركة المركبات، كما ان الاوقات التي يعمل فيها عمال التنظيف داخل مدينة بعقوبة والتي غالبا ما تأتي في ذروة حركة المواطنين مع بدء الدوام الرسمي تشكل عائقا وسببا مضافا للاختناقات المرورية التي تشكل مصدر ازعاج يومي للمواطنين.

مطلوب من بلدية بعقوبة معالجة هذه المشاكل وهي غيض من فيض كما تعرف البلدية ذاتها.

قرى العبارة تشكو العطش

سكان قريتي حد مكسر والدورين التابعتين لناحية العبارة يعانون من عدم وجود الماء الصالح للشرب بسبب عدم وجود أنبوب ناقل للمياه من مشروع ماء الناحية التي لا تبعد كثيرا عنهما ، أهالي القريتين بعثوا برسالة لنا يناشدون فيها المسؤولين ضرورة الالتفات لحل مشكلتهم هذه بعدما يئسوا من مراجعة الجهات الفنية المعنية بالأمر.

من يصدق!

ان تربية ديالى تعاني من قلة الكادر التدريسي في ملاكها وهناك طوابير من الخريجين تقف على اعتاب ابواب دوائر التربية التماسا للتعيين والا بماذا يمكن تفسير ان كادر مدرستي الاصالة والمأمون في ناحية سد العظيم بكادر لايتجاوز الثلاثة معلمين فقط وعدد طلابهما ٤٥٠ طالبا ما ادى الى توقف الدراسة .فهل من اجراء لاسيما ونحن في بداية عام دراسي جديد.

وزارة النفط وهذه الشكوى

نحن عدد من العاملين في محطة تعبئة الوقود الحكومية في مركز مدينة بعقوبة (القديمة) مضى على خدمتنا في الوظيفة ما يقارب من ١٣ عاما وما زلنا نعامل على كوننا عمالاً وقتيين ولم تشفع لنا كل هذه السنين الطويلة التي امضيناها من اجل تثبيتنا على الملاك الدائم.

لذلك لانجد غير مطالبة وزارة النفط بتفهم مشكلتنا والعمل على حلها لاسيما نحن من اصحاب العوائل التي تسعى لضمان مستقبلها.

سكنة الحرية ومشكلة سيطرة التفتيش

عدة رسائل ومن مواطنين من مختلف الاحياء في مدينة الحرية تصل الصفحة وكلها تشكو من مشكلة السيطرة العسكرية الموجودة في مدخل المدينة والتي لاتسمح الا بدخول سيارة واحدة بالتعاقب وخضوعها لجهاز الكشف مدة من الزمن مما يجعل المواطن يمضي اكثر من ساعة في سبيل الوصول الى منزله اضافة الى مشكلة تعامل افراد السيطرة غير الودي مع المواطن لذلك تطالب رسائلهم بفتح اكثر من مدخل الى المدينة لحل هذه المشكلة التي لم يجدوا لها خلاصا او تفهما من المعنيين في وزارة الداخلية او في الدفاع.

رسالة العدد

واقع طلابي لا انساني

يبدو ان عددا من المسؤولين أغلقوا ابصارهم وآذانهم بالطين والعجين كما يقول المثل العراقي، وتجاهلوا بنحو مخز مكابدات الناس ومرارة معاناتهم التي ما انفكت صفحة(شؤون الناس) تنشرها دائماً، على العكس من مسؤولين آخرين، في بغداد والمحافظات.

أولئك عكسوا الصورة المشرقة لأمانة الواجب المنوط بإعناقهم، والرسالة التالية نداء أنساني عاجل، نتمنى على المسؤول المختص ان يفتح احدى اذنيه، في الأقل، لسماعها والاستجابة لحاجتها.

المحرر

الى وزارة التربية مع التحية

تصل الصفحة رسائل عديدة من مختلف المواطنين ومن الذين يعملون بعقد مع الوزارة بوظيفة (حارس مدرسة) ويتحدث المواطن (شامل سدخان) عن مشكلة العاملين بهذا النوع من العقود مع وزارة التربية بالقول:

ان الحراس العاملين في المدارس لم يكن دافعهم الاساسي في العمل مقدار الاجر المقرر لهم بل كان الدافع هو ايجاد مأوى لعوائلهم في ركن من اركان المدرسة التي يعملون فيها علما بأن اغلب العاملين هم من المتقاعدين او العاطلين عن العمل ومسألة فسخ التعاقد معهم لاسباب قانونية يجعلهم امام مشكلة صعبة تتمثل بعدم مقدرتهم على ايجاد دار سكن تؤويهم لذلك يطمعون من الوزارة في حالة وجود ابن للمتعاقد ان يحل محله عند فسخ العقد لسبب قانوني.. مع جزيل الشكر والتقدير.

ردود واجابات

إلى / جريدة المدى الغراء
م/اجابة

نشرت جريدتكم بعددها (١٥٨٠) الصادر في ٢٠٠٩/٩/١٣ موضوعا بعنوان (المحلة ٧٤٥دون ماء شرب)نود توضيح ما جاء فيه: لقد تم الانتهاء من تنفيذ الاعمال المتعلقة بتمديد شبكة الماء الصالح للشرب لغرض تغذية المحلات (٧٤٣-٧٤١-٧٤٥) ضمن تخصيصات تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٦ هذا الى جانب الاعمال المستمرة في تنفيذ اعمال الخزانات الارضية في جانب الرصافة ومنها الخزان (Rv) والذي تبلغ طاقته التخزينية (١٢٠٠٠٠) متر مكعب في منطقة المشتل حيث من المؤمل ان يعالج الشحة الموجودة في المحلة (٧٤٥). شاكرين تعاونكم. مع التقدير.

الى / جريدة المدى الغراء
م/اجابة

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها (١٥٨٩) الصادر في ٢٠٠٩/٨/٢٤ موضوعا بعنوان (المهدية وازقتها)نود توضيح ما جاء فيه :

ان الغالبية العظمى من شوارع منطقة المهدية قديمة ومتضررة وتحتاج الى اعمال خدمية مثل قشط الاسفلت القديم واعادة اكساء وهذه الاعمال تعد من المشاريع الكبيرة التي تحتاج الى امكانيات فنية كبيرة ستقوم البلدية بتفعيلها حال توفرها. شاكرين تعاونكم ..مع التقدير.

الى / جريدة المدى الغراء
م/اجابة

نشرت جريدتكم بعددها (١٥٤٩) الصادر في ٢٠٠٩/٨/٣٠ موضوعا بعنوان (المحلة ١٠٢بحاجة الى خدمات)نود توضيح ما جاء فيه: ان الموقع المذكور في شكوى جريدتكم هو نقطة تجميع مؤقتة للنفايات يتم تنظيفها يوميا من قبل بلدية الرصافة التابعة لامانة بغداد .لا تتوفر حاليا حاويات معدنية كبيرة لدى الدائرة المذكورة وفي حال توفرها سنقوم بتوزيعها وحسب الاصول. شاكرين تعاونكم ...مع التقدير.

الى / جريدة المدى الغراء
م/اجابة

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها(١٥٩٧) الصادر في ٢٠٠٩/٩/٢ موضوعا بعنوان (العطيفية شبكة مجار جديدة) نود توضيح ما جاء فيه :

ان المشروع المشار اليه في شكوى جريدتكم تم تنفيذه من قبل (شركة الهيزم) التي احيلت اليها اعمال المشروع من قبل دائرة المشاريع التابعة لامانة بغداد. شاكرين تعاونكم. مع التقدير.

الى جريدة المدى الغراء
م/اجابة

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها (١٥٧٥) الصادر في ٢٠٠٩/٨/٨ موضوعا بعنوان (شارع الربيعي ..تعبان)نود توضيح ما جاء فيه :

تم انجاز كافة الاعمال المتعلقة بشارع الربيعي من قبل بلدية الغدير التابعة لامانة بغداد ولا توجد مشكلة في ذلك الشارع الان. شاكرين تعاونكم. مع التقدير.

الى / جريدة المدى الغراء
م/ اجابة

تحية طيبة..

نشرت جريدتكم بعددها (١٥٥٧) الصادر في ٢٠٠٩/٧/١٣ موضوعا بعنوان (الى بلدية حي اور) نود توضيح ما جاء فيه :

ان جميع السيارات المؤجرة من قبل بلدية الكرخ التابعة لامانة بغداد تضع اغطية لمنع تطاير النفايات منها. وكل من لايلتزم بهذه التعليمات يعاقب اشد العقوبات.

حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والاعلام
امانة بغداد

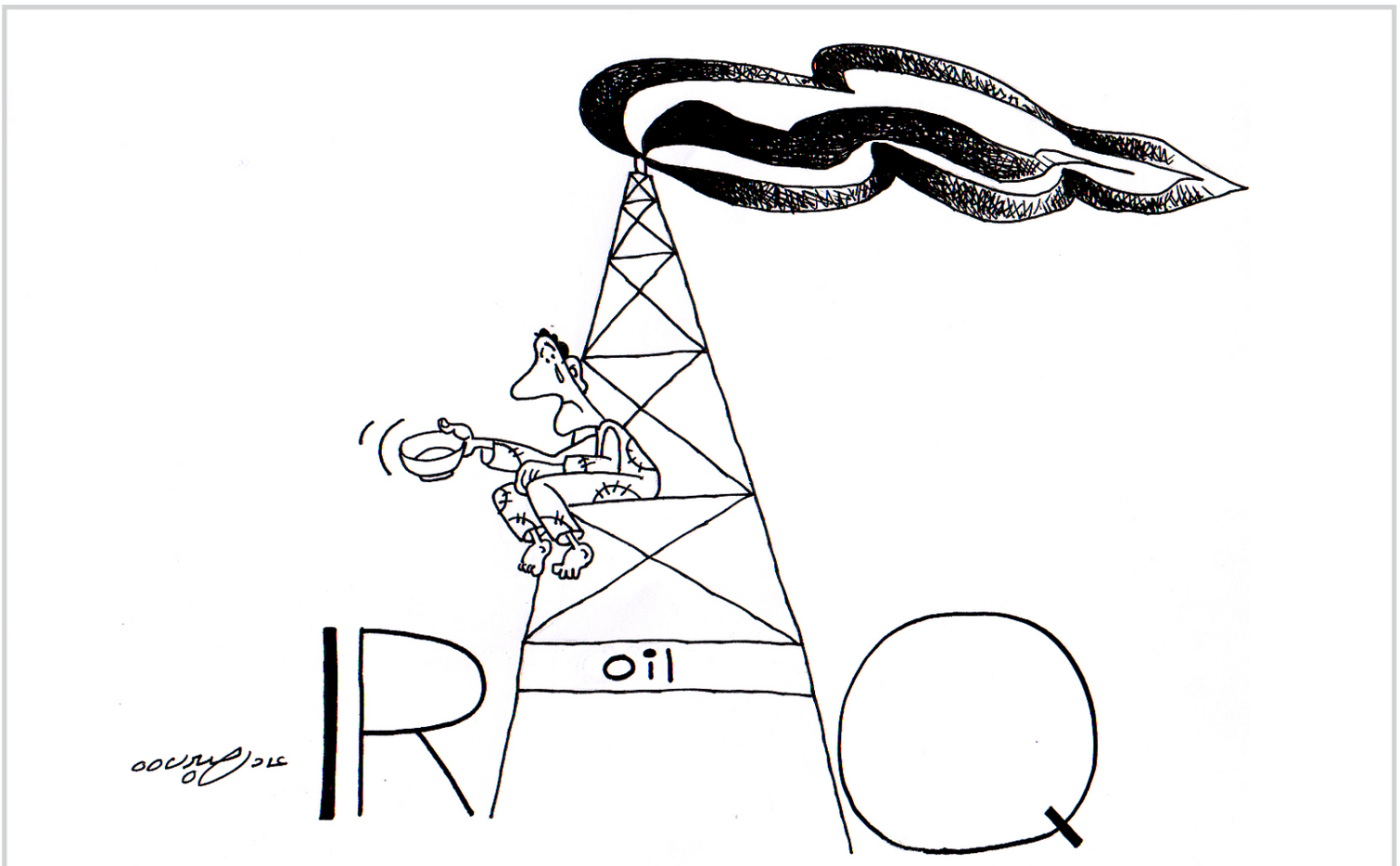

كاريكاتير ..... عادل صبري